فتفرح لحمه وممات وداسيا بتقديم الميم وفي بعض النسخ دائما والمنايا
جمع منية وهي الموت والابوس جمع بوس وهو الشدة وفي الشرح فان
قلت لعل تختص بالممكن وتحول المنية شدة بحيث لا يتبع ليس بممكن
قلت جعله لقوة طمعه من قبيل الممكن قوله ولا فرق على
هذا بين كون الماضي معمولا لها او معمولا لما في حيزها يعني ان هذا
التعليل الذي ذكر لعدم دخول لعل على الماضي لا يفترق الحال فيه
بين ان يكون الماضي معمولا لعل بان يكون خبرها نحو لعل الله اطلع ولا
بين ان يكون غير معمول لها واتفقا بعدها نحو لعلما اضاءت فقوله
المصنف او معمولا لما في حيزها ليس على ما ينبغي والصواب او في حيزها
قوله فليت كفافا الى اخره في الشرح ثبت فيما رايته من نسخ هذا
الكتاب مرثوى باثبات الياء وخطاؤها اما ان يكون مبنيا على انه
منصوب وقف عليه بالسكون للضرورة واما ان يكون مبنيا على انه
مرفوع والوقف عليه بالياء كما في الوقف على قاضي المرفوع نحو هذا قاضي
باثبات الياء وكذا لو كان مجرورا قوله تخبره اما محذوف
تقديره كفافا في الشرح لا حاجة الى هذا التقدير فان كفافا قد
يصح كونه خبرا عنهما اذ هو مصدر صالح للاخبار به عن الاثنين
وعنهما وافوك وعلى هذا جاز ان يتعلق عني بكفافا
المذكور وفي جعل المحمل مرفوعا على الا ير نوى نظر اذ لا وجه حينئذ
لرفع الما وجوابه ان هذا على نقيض عما لا على رفعه قوله
واما مرثو هذا معطوف على اما محذوف قوله ويروى بالنصب
عطف على يروى بالرفع قوله ومرثو على الوجهين مرفوع
احد الوجهين نصب شرك على انه اسم لليت محذوفة والثاني
نصبه على العطف على اسم ليت قوله وان علقته بكفافا فمحذوف
على وجه مر ذكره فلا اشكال ذلك الوجه هو ان شرك بالرفع معطوف
على خيرك وخبره محذوف تقديره كفافا لكن قوله مشددة
النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر في الشرح لا يحسن رفع مشددة
على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه على ان يكون حالا
من الضمير المستتر في ينصب لانه يلزم عليه تقديم معمول الصفة على
الموصوف وايضا فالضمير المنكر والظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف

اي نفس

نفس لكن في حال كونها مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع
الخبر وقد اختار المصنف تخريج النصب في قولهم الدليل لغة
المرشد والاعراب في الاول ومضافين في الثاني والاصل تفسير
الاعراب موضوع اهل اللغة او موضوع اهل الكلمة الاصطلاح
ثم حذف المنضافين على حد حذفهما في قوله تعالى فقبضت
قبضة من اثر الرسول ولما اتيت الثالث ما هو الحال
في الحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما في قولهم
قضية ولا ابا حسن لها والاصل ولا مثل ابي حسن لها فلما
انيب ابو الحسن عن مثل جرد من اداة التعريف ولك ان تقول
الاصل موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع
الى اللغة والاصطلاح مجازا وحينئذ فلا يكون فيها الا حذف
مضاف واحد ونظيره نظيرها قول العرب كنت اظن العقرب اشد
لسعة من الزنبور فاذا هو اياها على تاويل ابن الحاجب فانه
اعرب اياها حالا على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف
الخبر كما حذف في خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل
وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منصوبا انتهى
وللمصنف تعليق مشتمل على قولهم الدليل لغة ذكر فيه اربعة
اوجه اخر قوله وفسر بان ينسب لما بعدها حكما
ك مخالفا لحكم ما قبلها في الشرح قد يستشكل بان الغرض من الاستدراك
حاصل بدون هذا الحرف اذ متى نسب الحكم المخالف للحكم المتقدم
وجد مقصود الاستدراك فاذن لا فائدة لهذا الحرف وجوابه
ان فائدة الاتيان به الاعلام من اول الامر بان ما ياتي بعده
من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيد مخالفته لما تقدم
من جوهر اللفظ تفصيلا وافاد الحرف المخالفة في ابتداء الامر اجمالا
قوله ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها
نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما هو ابيض لكنه
اسود اعلم ان النقيض هو الكلام الخبري المخالف لخبر اخر
في النسبة الايجابية او السلبية فقط نحو زيد قائم زيد ليس بقائم
والضدان هما المعنيان اللذان يمتنع اجتماعهما في محل واحد

Copyright © King Saud University